

لغز

تنبؤات النمو

مع فورة التغير التكنولوجي الجاري، لماذا يزداد التشاؤم في تنبؤات النمو طويل الأجل؟

أيهان كوسي، وفرانيسكا أونسورغه، وناوتاكا سوغاوارا

ومن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إجراء تحليل كمي موثوق لمُجمل تأثير التكنولوجيات الجديدة على آفاق النمو. غير أن تنبؤات النمو على المدى الطويل يمكن أن تلقي بعض الضوء على هذا النقاش. ويُتوقع أن تتحسن هذه التنبؤات بمضي الوقت مع انتشار التقنيات الجديدة، مثل تعلم الآلة والحوسبة السحابية وعلم الروبوتات والهواتف الذكية. ولكن هل هناك بيانات مؤيدة لذلك؟ نتناول في دراستنا هذه كيف تطورت التنبؤات بعيدة المدى خلال فترة التغير التكنولوجي السريع بغية قياس ما قد يعنيه ذلك بالنسبة للنمو المستقبلي (دراسة Kose, Ohnsorge and Sugawara، قيد الإصدار).

مدار العقد الماضي، أصبحت انعكاسات الابتكارات التكنولوجية الحديثة على النمو المستقبلي موضع نقاش كبير. فالبعض يرى أن الاقتصاد العالمي سيتمتع بطفرة نمو في العقود القادمة مدفوعا بتحسين الإنتاجية بفضل التكنولوجيات الجديدة (دراسة Brynjolfsson and McAfee 2014؛ ودراسة Mokyr 2018). ويحذر آخرون من أن النمو المستقبلي يمكن أن يتوقف أو حتى يتراجع لأن التكنولوجيات الجديدة من المرجح أن يكون لها تأثير حدي متناقص على الإنتاجية، كما أن التحديات الهيكلية المرتبطة بالشيخوخة وتباطؤ نمو الاستثمار سوف تلقي بظلالها على الآفاق المستقبلية (دراسة Gordon 2016).

على

ومرارا وتكرارا، أثبتت تنبؤات النمو تفاعلاً مفرطاً مقارنة بالنتائج.

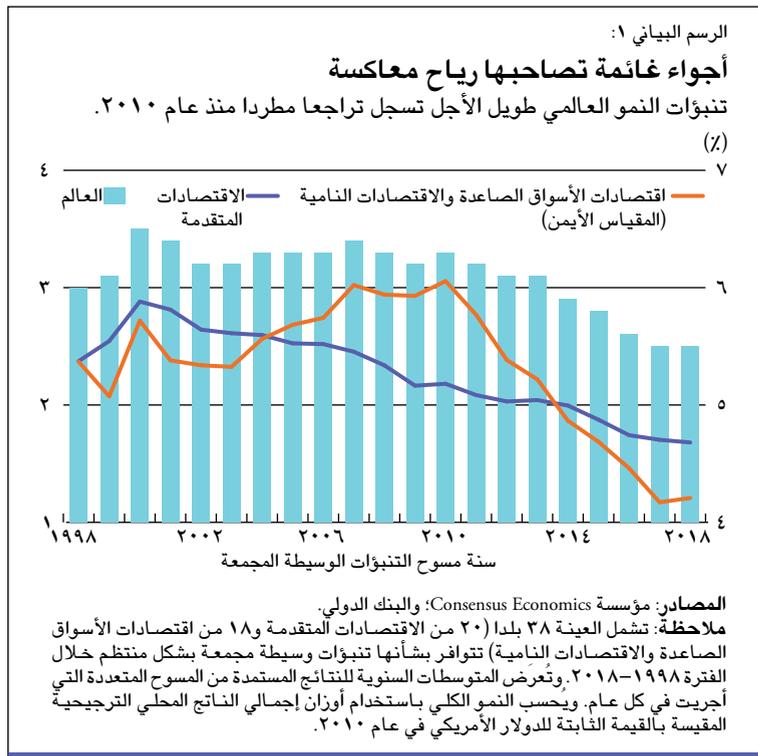
كذلك يتبين ضعف توقعات النمو طويل الأجل بعد الأزمة من خلال مقاييس النشاط المختلفة، بما في ذلك معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل والاستثمار والاستهلاك، وإن تفاوتت السرعات ودرجات الحدة. ويشترك العديد من الاقتصادات الكبرى بشكل عام في نمط زيادة التنبؤات طويلة الأجل قبل الأزمة وخفضها بعد وقوعها. فعلى سبيل المثال، كان من المتوقع في عام ١٩٩٨ أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة حوالي ٢,٤٪ عام ٢٠٠٨. ولكن بحلول عام ٢٠٠٨، رُفعت توقعات النمو طويل الأجل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وبالمثل، كان من المتوقع في

ويستند تحليلنا إلى التنبؤات التي نشرتها "Consensus Economics"، وهي مؤسسة تجرّي مسوحا عدة مرات سنوياً للتعرف على واضعي التنبؤات المحترفين بهدف إعداد توقعاتها للنمو السنوي طويل الأجل - متوسط التوقعات يغطي فترة تمتد من ٦ إلى ١٠ سنوات. وتعكس تنبؤات مؤسسة "Consensus Economics" آراء العديد من المؤسسات التي تستخدم طائفة واسعة من المنهجيات، وبالتالي فهي غالباً ما تصمد أمام عدم اليقين المحتمل أكثر مما تصمد التوقعات التي يعدها كيان واحد. وتشمل عينتنا تنبؤات طويلة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠١٨ لعشرين اقتصاداً متقدماً و١٨ اقتصاداً صاعداً ونامياً تساهم بنحو ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

تشاؤم متزايد

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، استمر التخفيض المطرد للتنبؤات طويلة الأجل. فقد أشارت التوقعات في ٢٠١٠ إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو بمقدار ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠١٨ خُفضت توقعات النمو طويل الأجل إلى ٢,٥٪ (راجع الرسم البياني ١). وبالإضافة إلى ذلك، خُفضت التنبؤات طويلة الأجل لكل البلدان بمقدار ١,٤ نقطة مئوية في المتوسط بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٨. ومن التفسيرات السريعة لهذه التوقعات التي تزداد تشاؤماً هو أن واضعي التنبؤات لديهم نظرة قاتمة تجاه الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة في العقد المقبل.

وكانت الأزمة المالية العالمية نقطة تحول في توقعات النمو العالمي طويل الأجل. فبين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٧، ارتفع متوسط التنبؤات طويلة الأجل من ٣٪ إلى ٣,٤٪ وزاد في حوالي نصف الاقتصادات محل الدراسة. وتمتعت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، على وجه الخصوص، بتحسين في آفاق النمو قبل الأزمة، ولكن التنبؤات كان يجري تخفيضها بالفعل للاقتصادات المتقدمة في أوائل التسعينات. وبعد فترة وجيزة من تحسن التنبؤات في أواخر التسعينات، عاد التراجع التدريجي للتنبؤات طويلة الأجل في الاقتصادات المتقدمة في مطلع الألفينات. ومنذ أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تدهورت هذه التنبؤات بشكل ملموس لكلا المجموعتين من البلدان.



وبدلاً من زيادة الإنتاجية بدفعة من التكنولوجيا، من المتوقع أن يزداد انخفاض النمو.

أوائل السبعينات. ومع ذلك، تحولت الرياح المواتية إلى رياح معاكسة أثناء الركود العالمي عام ٢٠٠٩، والذي تلاه تعاف هزيل، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، تعرضت الآفاق طويلة الأجل لمعوقات أكبر بفعل أزمة الديون في منطقة اليورو خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ والتباطؤ الحاد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والذي يعزى في جانب منه إلى تراجع أسعار السلع الأولية.

ويأتي تراجع تنبؤات النمو طويل الأجل انعكاساً أيضاً للقوى الهيكلية المرتبطة بالتغيرات الديمغرافية وآفاق الاستثمار والاتجاهات العامة للإنتاجية. وقد بدأت هذه القوى تعمل بالفعل على تآكل النمو العالمي الممكن - أي معدل نمو الاقتصاد العالمي بكامل طاقته عند مستوى التوظيف الكامل. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، كان النمو العالمي الممكن أقل بنحو نقطة مئوية بالفعل مما كان عليه في العقد السابق نتيجة لضعف نمو الإنتاجية، والتوسع البطيء في الاستثمار، واتساع نطاق التباطؤ في نمو السكان في سن العمل.

وكانت تنبؤات النمو العالمي طويل الأجل التي وضعت قبل عشرة أعوام أعلى من النتائج الفعلية في كل عام من الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٨ ما عدا في ٢٠١٠ (راجع الرسم البياني ٢). وقد انطبق الأمر نفسه على غالبية التنبؤات في فرادى البلدان. وحتى في عام ٢٠١٠، كانت التنبؤات مفرطة التفاؤل في نحو نصف الاقتصادات المتقدمة وربع الاقتصادات الأخرى.

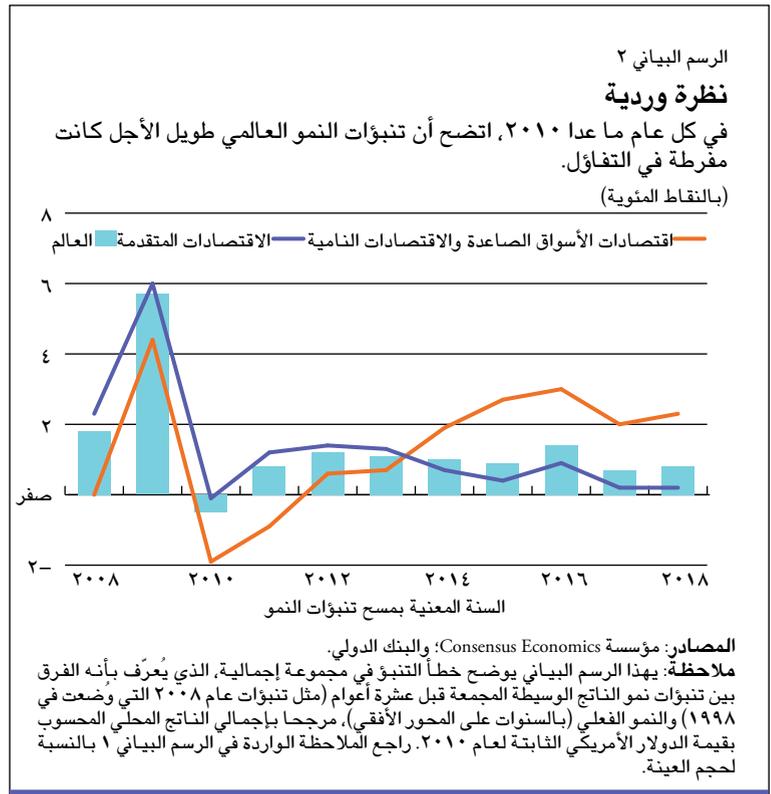
ويتناول التحليل الوارد في هذه الدراسة بشكل أساسي فترات الأزمة وفترات ما بعد الأزمة التي شهدت سلسلة غير عادية من صدمات النمو السالب، لكن تحييز التنبؤات تجاه التفاؤل تم توثيقه على نطاق واسع. ومرارا وتكراراً، أثبتت تنبؤات النمو تفاؤلاً مفرطاً مقارنة بالنتائج (دراسة Ho and Mauro 2015). وعلاوة على ذلك، تميل درجة التفاؤل إلى الزيادة كلما طال الأفق الزمني. ففي المتوسط، تجاوزت التنبؤات طويلة الأجل مستوى النمو الفعلي بمقدار ١,٢ نقطة مئوية، وبالغت التنبؤات التي تغطي ثلاث سنوات في تقدير النمو بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية على مدى الفترة حتى عام ٢٠١٨.

ولما كان من المفترض في توقعات النمو طويل الأجل أن تستبعد الآثار الدورية، فينبغي أن تعكس تقدير واضعي التنبؤات بشأن النمو الممكن. ولكن، هل يحدث هذا بالفعل؟ الواقع أن التنبؤات طويلة الأجل للنمو العالمي غالباً ما

عام ١٩٩٨ أن يبلغ النمو في الصين ٧,٥٪ على مدار العقد التالي، وبحلول عام ٢٠٠٨ رُفعت توقعات المدى الطويل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية بعد الأداء القوي للاقتصاد في العقد السابق. وعلى الرغم من رفع التنبؤات طويلة الأجل للبرازيل والهند في عام ٢٠٠٨ مقارنة بتوقعات عقد سابق، فإن هذه التعديلات الراجعة لم تستمر. وبحلول عام ٢٠١٨، كانت كافة تنبؤات النمو طويل الأجل لهذين الاقتصادين قد انخفضت بمقدار ٠,٣ إلى ٢,٤ نقطة مئوية عن مستويات عام ١٩٩٨.

تقلبات عاتية

يعكس تطور التنبؤات طويلة الأجل ما شهده الاقتصاد العالمي من تقلبات عاتية خلال العقدين الماضيين. فقد تزامنت قوة آفاق النمو قبل الأزمة مع توسع غير مسبوق في التجارة العالمية والتدفقات المالية إلى جانب نمو سريع في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الرئيسية. وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، سجل الاقتصاد العالمي واحداً من أفضل مستويات النمو منذ



تتجاوز تقديرات النمو العالمي الممكن على مدار العقد التالي. وتشير هذه المشاهدات إلى أن تنبؤات النمو طويل الأجل ظلت متفائلة مقارنة بنتائج النمو النهائية وتقديرات النمو الممكن، بالرغم من أنها أصبحت أكثر تشاؤما خلال فترة ما بعد الأزمة.

وغالبا ما تحسن التنبؤات طويلة الأجل خلال فترات النمو القوي والمتواصل في الناتج. وبعبارة أخرى، ترتفع توقعات النمو بشكل عام في حالة زيادة الإنتاجية والتوظيف ونمو الاستثمار لفترة ممتدة.

بين اليأس والرجاء

في الوقت الحاضر، يبدو أن واضعي التنبؤات لديهم رؤية حذرة إزاء زيادة النمو الناتجة عن التقنيات الجديدة على مدار العقد القادم، وهو ما يتسق مع رؤية المتشائمين من التكنولوجيا أكثر من المتفائلين بها. وبدلا من زيادة الإنتاجية بدفعة من التكنولوجيا، من المتوقع أن يزداد انخفاض النمو. وهذا التشاؤم يمكن أن يكون انعكاسا للوعي بأن ضعف نمو الإنتاجية، والاتجاهات الديمغرافية ذات الأثر السلبي المتزايد، وآفاق الاستثمار المتدنية، من المرجح أن تؤثر على النمو العالمي الممكن في السنوات القادمة.

وبالطبع، قد تكون هناك تفسيرات أخرى للتنبؤات التي تزداد تشاؤما في عصر يسوده التغيير التكنولوجي السريع. فأولا، قد يقيس واضعو التنبؤات توقعاتهم للنمو بمعيار نمو الإنتاجية المنخفض مؤخرا - لكن هذا المؤشر قد يكون مقدرًا بأقل من قيمته بسبب خطأ القياس. وقد لخص الاقتصادي روبرت سولو، الحائز على جائزة نوبل، قضية القياس تلخيصا جيدا حين قال: «يمكنك أن ترى عصر الكمبيوتر في كل مكان إلا في إحصاءات الإنتاجية».

ثانيا، قد لا يستطيع واضعو التنبؤات توقع تأثير التغييرات التكنولوجية الكبيرة على الإنتاجية ونمو الناتج لأن هذه الأنواع من التغييرات، كاستخدام الواسع للكهرباء والسيارات، نادرة وعندما تحدث فإن تأثيرها على المستوى الكلي للنمو والإنتاجية لا يُستشعر سوى تدريجيا. علاوة على ذلك، فإن الدراسة الكمية لأثارها على آفاق النمو تتطلب إدخال تحسينات على أدوات وبيانات الاقتصاد القياسي التي لا تتوفر في الوقت الحالي.

ويعزو كلا التفسيرين الجانب الأكبر من الانخفاض إلى نقص المعلومات الجيدة.

أما التفسير الثالث فهو حميد بدرجة أقل، وهو أن الرياح المعاكسة الهيكلية الناجمة عن الاتجاهات الديمغرافية السلبية، وتباطؤ نمو الاستثمار، وركود الإنتاجية نتيجة للتكنولوجيات الحالية المستخدمة على نطاق واسع قد تضعف آفاق النمو لدرجة أن يعجز حتى التحسن الكبير

في الإنتاجية بفضل التكنولوجيات الجديدة عن تحقيق نمو قوي على المدى الطويل. وقد يعني ذلك أن التكنولوجيات الجديدة لا تزال غير ناضجة بما يكفي لاستخدامها على نطاق واسع لأغراض تجارية عامة، وأن انتشارها يتطلب فترات زمنية طويلة وغير مؤكدة. وقد يعكس ذلك أيضا وجود معوقات تحول دون اعتماد الشركات للتكنولوجيات الجديدة مثل قيود التمويل وضعف مهارات العمالة.

وبغض النظر عن هذه التفسيرات، فإذا كان في الأداء السابق ما يمكن الاسترشاد به، يمكن القول بأنه حتى هذه التنبؤات طويلة الأجل بما تتيحه من تشاؤم متزايد قد يتضح أنها متفائلة في نهاية المطاف لأن النمو يأتي مريبا للأمال من جديد - مثلما حدث في العقدين الأخيرين. وثمة رسالة واحدة واضحة في هذا السياق: النظرة التي يغمرها الأمل بشأن النمو العالمي في المستقبل تعتمد على حدوث تحسن كبير في الإنتاجية المقيسة لتعويض المعوقات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي.

إن التغيير التكنولوجي السريع قد يجلب في نهاية المطاف عصرا جديدا من الرخاء العالمي. ولكن بدلا من انتظار قدوم هذه الحقبة الجديدة، يجب على صانعي السياسة التحرك الآن باتخاذ إجراءات لتعزيز النمو الممكن لاقتصاداتهم. وبنفس الروح التي قامت عليها مقولة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور «إن الخطط عديمة القيمة، لكن التخطيط هو كل شيء»، نقول إن الحكومات ينبغي أن تستعد للأسوأ، حتى لو كان التأثير الفعلي للتكنولوجيات الجديدة لا يزال غير معلوم. وهذا يعني ضمنا أن الحاجة ملحة للمضي قدما في تنفيذ مبادرات للتعجيل بتحقيق منافع نمو التكنولوجيات الجديدة. وتشمل هذه المبادرات زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والتوسع في استثمارات البنية التحتية لتيسير استخدام التكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى تحسين المؤسسات واللوائح لتلبية احتياجات التغيير التكنولوجي. **FD**

أيهان كوسي مدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي، حيث تعمل **فرانسيسكا أونسيبورغه** في منصب مدير، و**ناوتاكا سوغاوارا** اقتصادي أول.

المراجع:

Brynjolfsson, Erik, and Andrew McAfee. 2014. *The Second Machine Age: Work, Progress, and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies*. New York: W. W. Norton & Company.

Gordon, Robert J. 2016. *The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War*. Princeton, NJ: Princeton University.

Ho, Giang, and Paolo Mauro. 2015. "Prognosis: Rosy." *Finance & Development* 52 (1): 40-43.

Kose, M. Ayhan, Franziska Ohnsorge, and Naotaka Sugawara. Forthcoming. "Global Growth Next Decade: Optimistic Expectations, Disappointing Outcomes." World Bank Policy Research Working Paper, World Bank, Washington, DC.

Mokyr, Joel. 2018. "Building Taller Ladders." *Finance & Development* 55 (2): 32-35.